# تركيا والصراع الفلسطينى الأسرائيلى
# فى ظل حكومة حزب العدالة والتنمية
# ( ٢٠٠٢ - ٢٠١٥ )

**بحث مقدم من**

**لواء دكتور / محمد محمد احمد العنانى**

## مقدمة الدراسة

تحتفظ تركيا بأهمية إستراتيجية نظرا لموقعها الجغرافى ، الواقع على مفترق طرق جغرافى مميز بين القوقاز والبلقان من جهه ، ومنطقة الشرق الأوسط من جهه أخرى ، فضلا عن أنها مطلة على عدة بحار ( الأسود – قزوين – الأبيض المتوسط ) ، كما أنها تتحكم فى مضيقى البسفور والدردنيل ، ويشكل هذا الموقع لتركيا نقطة تقاطع ثلاث قارات ( آسيا – أوربا – أفريقيا ) .

تستغل تركيا مركز ثقلها الجيوبو ليتكى فى منطقة الشرق الأوسط إضافة الى عضويتها فى منظمات إقليمية ودولية ذات فاعلية فى لعب دور كبير فى السياسة الدولية والأقليمية ، ولعب دور القوة الموازية لطموح إيران الإقليمى ، بالأضافة الى قيامها بدور الوسيط فى الأقليم ، ناهيك عن سعيها لأن تكون قوة إقليمية فى المنطقة ، الأمر الذى يفرض عليها الأهتمام بالأعتبارات الأقليمية .

لقد توطدت العلاقات التركية الأسرائيلية خلال العقدين الماضيين الى أن بلغت مستوى التحالف السياسى والأستراتيجى والعسكرى ، وأثارت هذه العلاقات شكوكا لدى معظم الدول العربية ، إضافة الى ذلك أرث العلاقات الثقيل ما بين العرب والسلطنة العثمانية قديما ، وأستمرت سياسة تركيا تجاه إسرائيل حتى خسارة العرب فى حرب ١٩٦٧م ، وتحولت تركيا بثقلها الى جانب العرب ، وعملت على تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسى معها الى درجة سكرتير ثان ، خاصة بعد التصرفات الأسرائيلية تجاه القدس إصدار قرارات بضمها لقوة الأحتلال .

إلا أن الموقف التركى من القضية الفلسطينية لا يتعدى أن يكون انسياقا وراء تطور الرآى العام العالمى ، إدانته للكيان الصهيونى فى المحافل والمنظمات الدولية ، وبهدف تحسين علاقاتها العربية .

أختلفت السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية منذ حرب ١٩٦٧م ، بحيث أصبحت أكثر وضوحا وأنفتاحا فى المواقف من خلال مشاركتها فى كل مبادرة أو مؤتمر لحل القضية الفلسطينية ، فضلا عن موقفها من الأتفاقيات التى أبرمت بين الجانبين الفلسطينى والأسرائيلى .

لقد تحولت السياسة الخارجية التركية مع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة ٢٠٠٢م من العزلة والعلاقات المتوترة مع الدول العربية الى الأنفتاح والشراكة ، والتفاعل مع محيطها العربى والأسلامى بأتباع سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار الإقليمى ، الى أن جاءت الثورات فى المنطقة العربية وتكشفت حقيقة السياسة التركية ، وأنقلبت سياستها السابقة القائمة على الأنفتاح والحيادية والوساطة ، الى التدخل فى شئون البلدان العربية .

**اولا : مشكلة الدراسة**

**إن تداعيات وأزمات الوضع الفلسطينى المتمثل فى الأنقسام السياسى والأجتماعى داخل الأراضى الفلسطينية المحتلة ، وبالرغم من عمق العلاقات التركية الأسرائيلية ، إلا أن هناك دور تركى تجاه القضية الفلسطينية ، تمثل فى تكريس الأنقسام الفلسطينى ومحاولات رآب الصدع بينهما ، خاصة وأن القضية الفلسطينية جزء جوهرى من الصراع العربى الأسرائيلى .**

**ثانيا : أهمية الدراسة**

**تكمن أهمية الدراسة فى إنها تسلط الضوء على الدور التركى سياسيا وأقتصاديا لخدمة القضية الفلسطينية مع صعود حزب العدالة والتنمية التركى للسلطة منذ ٢٠٠٢م ، وأثرها على المستوى الأقليمى والدولى .**

**ثالثا : أهداف الدراسة**

**تهدف الدراسة الى فهم الدور التركى وتداعياته على القضية الفلسطينية فى ظل حكم حزب العدالة والتنمية التركى منذ ٢٠٠٢م من خلال التعرف على المرتكزات التى تستند اليها تركيا لتعزيز دورها تجاه القضية الفلسطينية وإنعكاساتها هذا الدور على أطراف القضية الفلسطينية ، موضحا تحديات ومعوقات هذا الدور .**

**رابعا : تساؤلات الدراسة**

**جاءت الدراسة للأجابة عن التساؤل الرئيسى حول الدور التركى تجاه القضية الفلسطينية فى ضوء التحديات الدولية والإقليمية ؟ ، والتى يتفرع منها عدة تساؤلات فرعية :**

**١- ماهى السياسة الخارجية التركية فى ظل حزب العدالة والتنمية ؟ .**
**٢- ماهى الأهداف التى تسعى اليها تركيا من خلال القضية الفلسطينية ؟ .**
**٣- ماهى سيناريوهات الدور التركى تجاه القضية الفلسطينية فى ظل الأنقسام الفلسطينى القائم ؟ .**

**خامسا : منهجية الدراسة**

**تقوم الدراسة على تحليل الدور التركى تجاه القضية الفلسطينية ، وتأثير ذلك على العلاقات التركية فى المنطقة من خلال أتباع المناهج التالية :**

**١- المنهج الأستقرائى : يعتمد على المساهمة فى التوقع بمستقبل العلاقات الثنائية بين الدولة التركية وكل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية ودول المنطقة العربية ، إستنادا على الماضى والحاضر .**

٢- المنهج التحليلى : ويعتمد على تحليل الدور التركى تجاه القضية الفلسطينية لتفسير أسباب ودوافع الدور التركى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وإزاء الصراع العربى الأسرائيلى .

سادسا : تقسيم الدراسة

تحاول الدراسة البحث والتحليل للدور السياسى والتنموى التركى تجاه القضية الفلسطينية ، فى ظل صعود حزب العدالة والتنمية الى سلطة الحكم عام ٢٠٠٢م ، من خلال الفصل الواحد وتتضمن المباحث التالية :

المبحث الأول : تطور السياسة الخارجية التركية .

المبحث الثانى : السياسة التركية تجاه إسرائيل والعرب .

المبحث الثالث : المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية .

المبحث الرابع : سيناريوهات مستقبل الدور التركى تجاه الصراع الفلسطينى الأسرائيلى .

## المبحث الأول

## تطور السياسة الخارجية التركية

مر المشهد السياسى التركى بعدة مراحل منذ تأسيس الجمهورية التركية مع بداية القرن العشرين ، حيث شهد الصراع الحزبى فى الحياة السياسية التركية منذ عهد أتاتورك الى عهد أردوغان ، ومرت الأحزاب التركية بعدة مراحل على النحو التالى :

١- مرحلة نظام الحكم الواحد : أستمرت قرابة الثلاثة عقود منذ تأسيس الجمهورية التركية حتى نهاية الأربعينيات من القرن العشرين ، حيث كانت مبادئ كمال أتاتورك المستندة على القومية العلمانية ، قام " حزب الشعب الجمهورى " ، وقامت السياسة فى تلك الفترة على مبدأ عدم السماح بالمعارضة للمبادئ المعلن عنها ، حتى ثارت الحركات الكردية والشعبية والأسلامية (١) .

٢- مرحلة التنازع بين النظام التركى والأحزاب الديمقراطية : شهدت هذه الفترة قرابة الثلاثة عقود من منتصف القرن العشرين حتى ثمانينيات ذات القرن ، هبوط وصعود فى الحياة السياسية التركية ، بدء ظهور فئة المثقفين بشكل نسبى ، إلا أن الجيش التركى كان يتدخل من خلال الأنقلابات العسكرية بدعوى :

أ- المحافظة على الهوية العلمانية للدولة .

ب- أن الأحزاب أرتكبت مخالفات فى حق المبادئ القومية والعلمانية الكمالية ( كمال أتاتورك )

٣- مرحلة حزب الوطن : فاز حزب الوطن الأم فى أنتخابات عام ١٩٨٣م ، وشكل رئيس الحزب نورغوت أوزال الحكومة ، والذى أتسمت فترته بالتعاطف الشديد مع النشاطات الأسلامية ، وجذب اليه كثير من الحركات الصوفية ، فضلا عن ضم قيادات إسلامية بارزة الى حزب الوطن ، وأتسعت الأنشطة الأسلامية فى بناء المدارس الدينية ، وأنتشار الثقافة والأعلام من خلال تأسيس صحف ودور للنشر ومحطات خاصة الأذاعة والتليفزيون (٢) .

٤- مرحلة حزب الرفاة ( التوجهات الأسلامية ) : أنشئ هذا الحزب عام ١٩٨٣م ، إلا أنه خاض العديد من الأنتخابات بداية من أنتخابات ١٩٨٩م ، مرورا بأنتخابات ١٩٩١م ، ١٩٩٤م التى حقق فيها إنتصارا كبيرللأسلام السياسى المنظم فى تركيا ، وأعلن رئيس الحزب آنذاك مؤكدا أن بفوز حزب الرفاة سيكون هناك إتحادا أسلاميا عالميا ، وبالفعل ظهرت النزعة الأسلامية فى تركيا بشكل كبير ، وأتبعت حكومة أربكان رئيس حزب الرفاة سياسة التقرب من الهوية الأسلامية والعالم الأسلامى (٣) .

٥- مرحلة حزب الفضيلة : تأسس حزب الفضيلة عام ١٩٩٦م لمواصلة المسيرة السياسية لحزب الرفاة والأحزاب الأسلامية الأخرى ، وتبنى أيديولوجية فكرية لم تختلف عن الأخرين .

مما لا شك فيه أن الأحزاب الأسلامية مهما أختلفت مسمياتها ، إلا أنها تتبنى أيديولوجيات متقاربة ، وقد لوحظ ذلك جليا بعد عام ١٩٩٥م فى تركيا ،

خاصة بعد أنتهاء الحرب الباردة حيث تغيرت أسماء الأحزاب ، ولكن الأتجاهات متقاربة ، وبرزت النزعة الأسلامية فى المجتمع التركى ، والتى أنعكست بشكل كبير على أنتخابات عام ١٩٩٦م التركية والتى فاز فيها حزب الرفاة وشكل حكومته الأئتلافية التى رسخت الهوية الأسلامية للمجتمع التركى ، ومعارضة الأنضمام الأتحاد الأوربى وحلف شمال الآصلسى ، وأتجهت تلك الحكومة برئاسة أربكان الى إقامة سوق أسلامية مشتركة ، مع أقامة علاقات إستراتيجية مع الدول الأسلامية .

إلا أن الجيش التركى تدخل وأصدر مذكرة أعلن فيها أن الدولة ستقوم بعدة إجراءات لحماية أمن الدولة وعلمانيتها تضمنت تجميد نشاطات أعضاء حزب الرفاة وأجراءات أخرى أجبرت حكومة أربكان على الأستقالة لمخالفة مبادئ علمانية الدولة .

٦- مرحلة حزب السعادة (٤) : تأسس فى أغسطس ٢٠٠١م ليشكل أمتداد لحزب الفضيلة المحظور ، إلا أنه أنتمى الى الأحزاب التقليدية داخل تركيا ، والتى لم تستطيع الخروج بتركيا من أزماتها الأقتصادية ، وقد ساهم ظهور حزب جديد أسس بعد أسبوع فقط من تأسيس حزب السعادة ، ألا وهو حزب العدالة والتنمية .

٧- حزب العدالة والتنمية : تأسس فى أغسطس عام ٢٠٠١م وبعد أسبوع من تأسيس حزب السعادة ، والذى كان منافسا له فى الساحة السياسية التركية ، أقتسم معه المرجعية الأسلامية ، إلا أنه تفوق على حزب السعادة والأحزاب الأخرى بوجوهه الشابة التى حققت نجاحات معتبرة أثناء تسييرها لأكبر البلديات فى تركيا ، وأستحوذ على جزء كبير من الأصوات بما فيها أصوات أتباع بعض الطرق الصوفية التى كانت من المفروض أن تذهب لحزب السعادة(٥) .

دور المؤسسة العسكرية فى الحياة السياسية التركية

الجيش التركى مؤسسة وطنية ويعتبر نفسه حامى الدولة وحامى مبادئ مؤسسها ومؤسس الجيش التى أرساها مصطفى كمال أتاتورك ، وساهم فى ظهور الجمهورية ، والعقيدة الفكرية الأيديولجية التى تسيطر على الجيش هى المبادئ التى أرساها كمال أتاتورك ، والتى تشكل فكر ورؤية الجيش فى العلمانية ، والقومية التركية الشاملة ، وأرتباطه بالدول الغربية على أسس عديدة أهمها أن تركيا دولة غربية أوربية ، وأن دور الجيش مقدس فى حماية النظام .

تعد المؤسسة العسكرية التركية من أقوى مؤسسات الدولة التركية ، وأكثرها تنظيما ، وتستمد أهميتها وقوتها من التنظيم الداخلى المحكم لهذه المؤسسة ، وتمتعها بأستقلالية كاملة فى أختيار عناصرها القيادية .

يبدو أن للأنقلابات العسكرية فى تركيا نمط مشابه وسيناريو واحد متكرر ، يبدأ بأنذار توجهه القوات المسلحة الى رئيس السلطة مصحوبا بشروط تطرحها

المؤسسة العسكرية ، وإذا لم تستجيب السلطة للأنذار يحدث الأنقلاب ، وليس من تقاليدها البقاء فى الحكم ، ويكمن هدفها فى مواجهة خطر أو أصلاح أى خلل داخل الجهاز المدنى ، لأيمانها أن دورها هو حراسة النظام وليست السيطرة عليه ، ولا يتدخل الجيش إلا فى حالات تدهور الأوضاع الى حد يهدد الدستور ومبادئ الدولة ، لأنه دائما يسعى الى المحافظة على أستقلاليته قدر الأمكان (٦) .

يمكن حصر إنقلابات الجيش التركى على السلطة المدنية التركية بسبب دور سياسى فى الأتى (٧) :

١- عام ١٩٦٠م : إنقلاب ضد حكم عدنان مندرس .
٢- عام ١٩٧١م : إنقلاب ضد رئيس وزراء تركيا سليمان ديميريل .
٣- عام ١٩٨٠م : إنقلاب ضد الرئيس فخرى كور تورك .
٤- عام ١٩٩٧م : الضغط على رئيس الحكومة نجم الدين أربكان رئيس حزب الفضيلة بتقديم أستقالته ، حيث رآت المؤسسة العسكرية أن نجاح أربكان فى الحكم وكونه ذو خلفية إسلامية خطرا عليها خاصة بعد تقديمه حلول لبعض المشاكل التركية ومنها القضية الكردية .

لقد وضعت تركيا خططها العسكرية لتطوير جيشها وتحديثه ليصبح قادرا على أن يكون فى طليعة الجيوش فى منطقة الشرق الأوسط ، وحتى على المستوى العالمى ، فضلا عن القدرة فى التغلب على مشاكل تركيا الداخلية والخارجية بفاعلية ، وأنفاق مليارات الدولارات لتحديث الجيش التركى خلال الربع قرن الأخير من القرن العشرين .

## المصادر


(١)محمد ثلجى – أزمة الهوية .. طرق جديدة للمعالجة .. تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج – مركز الجزيرة للدراسات – الطبعة الأولى – الدوحة – ٢٠٠٩م – ص ٩٢ .

(٢)محمد نور الدين – تركيا زمن المتحول – دار رياض الريس – بيروت – ١٩٩٦م – ص ٦٣ .

(٣)المرجع السابق – ص ص ٦٤ ، ٦٥ .

(٤)أدريس بودانو – الأسلاميون الجدد فى تركيا .. البدايات .. المكونات . التحولات .. المعادلات – http / www.dahsha.com

(٥)درهم على درهم القمش – السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية ٢٠٠٢ / ٢٠١٤ .. دراسة تحليلية – رسالة ماجستير – جامعة قناة السويس – كلية التجارة – قسم العلوم السياسية – ٢٠١٦ - ص ٢٤ .

(٦)معتز محمد سلامة – الجيش والسياسة فى تركيا – السياسة الدولية – مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية – العدد ١٣١ – القاهرة – ١٩٩٨م – ص ص ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٧)المرجع السابق – ص ١٢٦ .

## المبحث الثانى

## العلاقات التركية الأسرائيلية والعربية

يمكن القول أن تركيا تسعى منذ فترة لأعادة بناء وضعها الإقليمى فى المنطقة ، مستغلة الظروف والبيئة الإقليمية والدولية لتحقيق ذلك ، كما تسعى لخلق منطقة نفوذ لها فى منطقة الشرق الأوسط ، وذلك أستثمارا للأحداث الجارية فى بعض دول المنطقة وعلى مقربة من حدودها .

ووفقا للمعايير السياسية للأوربيين لا تعد تركيا دولة ديمقراطية حرة ، ولا تراعى حقوق الأنسان من المنظور الأوربى ، بالرغم من التعددية السياسية وتداول السلطة بين الأحزاب .

اولا : العلاقات التركية الأسرائيلية

تعود بدايات التحالف السرى بين تركيا وأسرائيل عام ١٩٥٨م ، رغبة إسرائيلية فى إقامة علاقات وثيقة مع تركيا من أجل كسر العزلة الإقليمية التى تشعر بها ، وكانت بحاجة الى موازنة المقاطعة العربية من خلال الأنفتاح على الجوار الأوسع ( تركيا – إيران – أثيوبيا ) .

توطدت علاقات التعاون بين تركيا وإسرائيل خلال العشرين عاما الماضية الى أن بلغت مستوى التحالف السياسى والأستراتيجى والعسكرى .

تعددت الأسباب التى دفعت تركيا الى القبول بمثل هذا التعاون مع إسرائيل وهى :

١- الرد على موقف الزعيم المصرى الراحل جمال عبد الناصر من حلف بغداد .
٢- تعاون مصر القوى مع الأتحاد السوفيتى السابق .
٣- إقامة الوحدة بين مصر وسوريا تحت أسم الجمهورية العربية المتحدة .
٤- الأنقلاب العسكرى فى العراق الذى أطاح بالحكم الملكى العراقى الموالى لتركيا .
٥- تصويت العراق فى مجلس الأمن القومى ضد تركيا فى القضية القبرصية .
٦- التطور العسكرى والتكنولوجى الأسرائيلى وحاجة تركيا الى الأستفادة منه .
٧- حاجة تركيا الى دعم اللوبى الصهيونى داخل الولايات المتحدة الأمريكية منعا لصدور قرارات حول قضية مذابح الأرمن .

أن صيغ التعاون الأستراتيجى بين إسرائيل وتركيا كانت فى تطور ، وتمت بلورة التعاون الإستراتيجى بين تركيا وإسرائيل فى إنشاء منتدى للحوار الأستراتيجى بينهما ، يهدف الى التعاون فى مجال التخطيط الأستراتيجى ، وتقديرات الوضع فى المنطقة ، والمخاطر المحتملة من الدول المعادية لهما ، لأختلاف المصالح عنهما ( سوريا وإيران ) ، والسعى الى إيجاد الأليات المناسبة لمواجهة تلك الأخطار ، وصياغة الخطط القتالية المشتركة إذا لزم الأمر (١) .

ولعل من المؤشرات الهامة على قوة العلاقات الأستراتيجية بين إسرائيل وتركيا ، تواجد مجموعات عسكرية إسرائيلية تمثل مختلف فروع الجيش فى الجيش التركى بهدف تنسيق التعاون الأستراتيجى بين البلدين (٢) .

لقد رآت تركيا فى تعاونها العسكرى مع إسرائيل يحقق لها عدة أهداف نذكر منها :

١- ممارسة الضغوط على النشاطات الأسلامية فى تركيا ، والأستفادة من الخبرات الأسرائيلية فى ملاحقة الحركات الأسلامية الأصولية (٣) .
٢- التصدى لنشاط حزب العمال الكردستانى ، حيث عانت تركيا كثيرا من العمليات العسكرية التى شنها حزب العمال الكردستانى على المؤسسات التركية المختلفة مما كان له تأثير سلبى على تركيا سياسيا وأقتصاديا وعسكريا وبشريا ، لذلك كان من وراء التعاون العسكرى مع إسرائيل الأستفادة من خبراتها الفنية والأمنية والعسكرية والمعلوماتية لتحد من نشاطات ذلك الحزب.
٣- ممارسة الضغوط على الدول المجاورة لتركيا : حيث تعانى تركيا العديد من المشاكل التى تصل الى حد التعقيد مع دول جوارها بسبب العوامل الجيوجغرافية ، والجيواستراتيجية ، خاصة أن بعضها غير مستقر وتمر بأزمات متنوعة ، فضلا عن الأزمات والصراعات المحتملة التى تمكن أن تصل الى الأراضى التركية بخاصة سوريا والعراق وإيران بجانب اليونان وروسيا .
٤- تحديث وتطوير جيشها : ترى المؤسسة العسكرية التركية بأنها تستطيع التغلب على مشاكلها الداخلية والخارجية من خلال تطوير وتحديث جيشها ليصبح قادرا على مواجهة تلك المشاكل بفاعلية ، وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتعظيم التحالف الأسرائيلى التركى ، بتحديث وتطوير الجيش التركى وتزويده بالأسلحة المتطورة من خلال إسرائيل .

ثانيا : العلاقات التركية العربية

يقوم التقارب التركى العربى على المصالح الأقتصادية المشتركة للطرفين ، هذه المصالح لا تقتصر على مجال التبادل التجارى الذى يصب فى مصلحة تركيا ، بل يتعداه الى مشاريع مشتركة يستفيد منها الجانبين ، هذا التقارب يتطلب تعاون واسعا بين تركيا والأطراف العربية وأهمها مصر والسعودية وسوريا ، هذا التقارب يجب أن يقوم على تقاطع المصالح الأستراتيجية ، وليس على إستثثار تركيا بالنفوذ من خلال إستغلال حالة عدم الأستقرار التى تمر بها بعض الدول والأوضاع الصعبة التى تمر بها البعض الأخر .

لقد تغيرت السياسة الخارجية لتركيا والدور الذى تلعبه فى السياسة الإقليمية فى العقد الأخير من الحكم تحت عباءة حزب العدالة والتنمية ، فقد كانت تركيا تخطط

لتكثيف علاقاتها مع الدول العربية ، بهدف تحقيق نموذج " التكامل الإقليمى " ، وتجلى ذلك

فى كثير من الأجراءات منها (٤) :

١- الغاء تأشيرات الدخول اليها مع بعض الدول العربية .
٢- تأسيس مجلس تعاون إستراتيجى رفيع المستوى مع الدول الإقليمية الرئيسية .
٣- تكثيف التعاون الثقافى فى المنطقة .

كل ذلك كان بهدف إحداث تغيير فى سياسة " الأمر الواقع " فى الإقليم العربى .

مع قيام الثورات فى المنطقة العربية تباين الموقف التركى ، حيث أتبعت تركيا سياسة مركبة للتعامل مع كل دولة بحالتها مستقلة عن الأخرى ، ورآت فى نفسها لاعبا من حقها أن تتدخل فى الشئون الداخلية لتلك الدول من منطلق أن أستقرار تلك الدول يهم تركيا ، وأنها تستدعى النصح لا الأملاء ، فنجد :

- فى تونس : أيدت تركيا الأطاحة بنظام حكم زين بن على .
- فى مصر : كان الموقف التركى فى البداية بدعوة النظام المصرى الى إدخال إصلاحات ، تطور الى تأييد إسقاطه ، وبعد ثورة الثلاثين من يونيو ٢٠١٣م وما نتج عنها من تداعيات أثرت على العلاقات المصرية التركية .
- فى سوريا : تحولت تركيا الى التدخل المباشر فى الشئون الداخلية بالتدخل السلبى ، حيث أحتضنت المعارضة السورية من البداية ، وأعلن من أسطانبول ما عرف بأسم " المجلس الوطنى السورى المعارض " .

واجه تركيا خلال تلك الفترة تحديا هاما داخليا تمثل فى الجماعات المنشقة عن السياسة المحلية فى تركيا ، وكانت الأزمة السورية تؤثر مباشرة على العلاقات الثنائية بين تركيا وكل من العراق وإيران وسوريا على المستوى الإقليمى لها ، وأن تصاعد الصراع داخل سوريا كان يمثل تحديا مباشرا للأمن المجتمعى التركى على المستوى المحلى .

شهدت تركيا تعثر فى سعيها لحل الأزمة فى المنطقة بسبب إفتقارها الى الأجماع بين أحزابها السياسية ومختلف المجموعات الأجتماعية تجاه كل من الأزمة السورية والوضع فى مصر ، فضلا عن الأوضاع السيئة فى ليبيا واليمن والعراق ، كل ذلك أعتبر التحدى الرئيسى للطموحات التركية فى المنطقة ، مما أدى الى تحديث خطاب تركيا الأستراتيجى فى مواجهة الأزمة متعددة الأبعاد فى المنطقة العربية .

وفى ظل الشروخ التى أصابت النموذج التركى من جراء أحداث " ميدان تقسيم " وتداعياتها ، وهى ما أكدت أن الصراع حول هوية الدولة التركية لا يزال قائما ،

**الأمر الذى ترتب عليه تراجع الدور التركى فى المنطقة ، بعد ما تبين أن فرص تولى الأحزاب الأسلامية مقاليد السلطة فى عدد من الدول العربية أصبح صعبا ، خاصة بعد فشل جماعة الأخوان المسلمين " الجماعة الأم " فى مصر ، هذا التراجع فى الدور التركى جعلها تفقد دورها كوسيط مقبول قادر على الأسهام فى حل الصراعات وتحقيق المصالحات الوطنية ، وذلك بسبب :**

- **أنحياز تركيا الواضح الى دعم الجماعات والأحزاب الأسلامية فى بعض الدول العربية على حساب التيارات الأخرى .**
- **خسارة تركيا لدولة عربية مهمة بثقل مصر الدولى والإقليمى القى بظلاله السلبية على إستراتيجية تركيا الإقليمية .**
- **تغير خارطة التحالفات فى المنطقة الإقليمية لتركيا .**

## المصادر


(١)راســم محمــد قاســم – العلاقــات العســكرية التركيــة الإســرائيلية – تقــديرات إستراتيجية – العدد ٦٦ – القاهرة – ١٩٩٧م – ص ٤٨ .

(٢)نظيـرة محمـود خطـاب – نـوع وحجـم الأسـناد العسـكرى التركـى الإسـرائيلى فـى حالــة مواجهــة عســكرية مــع ســوريا – تقــديرات إســتراتيجية – العــدد ٥٤ – القاهرة – ص ١٨ .

(٣) هشــام فــوزى عبــد العزيــز – دور التحــالف التركــى الإســرائيلى فــى التصــدى للنفــوذ الأســلامى وعمليــات الأكــراد المســلحة فــى تركيــا – مجلــة البصــائر – جامعة البترا الأردنية – العدد ٢ – ٢٠٠٠م – ص ٨ .

(٤) المرجع السابق – ص ١٤ .

## المبحث الثالث

## المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية

القضية الفلسطينية كانت ولا زالت موجودة وحاضرة بشكل كبير لدى شعوب وحكومات المنطقة العربية بصفة عامة ، ولدى الشعب التركى بصفة خاصة نظرا للروابط الدينية والتاريخية ، وهو ما دعم موقف الحكومة التركية من فلسطين ، حيث يعتبر إنهاء الصراع الفلسطينى الأسرائيلى مفتاح الأستقرار فى المنطقة إقليميا ودوليا ، وتستند تركيا فى موقفها من فلسطين الى ضرورة تنفيذ قرارات منظمة الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية بأعتبار أنها أى تركيا عضوا فى المنظمة الدولية ، ومن واجبها أن تدعو الى تنفيذ القرارات الدولية (١) .

لقد أختلفت السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية فى الفترة ما بعد عام ١٩٦٧م عما سبقها ، بحيث أصبحت أكثر وضوحا وأنفتاحا فى المواقف ، وتمثل ذلك فى مشاركة تركيا فى كل مبادرة أو مؤتمر لحل القضية الفلسطينية ، وبأعلانها الأستعداد عن أستضافة أى مؤتمر لحل القضية ، ويرجع هذا التحول فى الموقف التركى الى عدد من المتغيرات التى أثرت على السياسة التركية من أهمها (٢) :

١- أنهيار الأتحاد السوفيتى السابق وزوال الخطر الشيوعى ، وأنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم .
٢- ظهور جمهوريات جديدة محيطة بتركيا مثل ( أذربيجان – تركمستان – أوزبكستان – كازاخستان .. ) بالأضافة الى أرتفاع صوت القبارصة الأتراك .
٣- أزمات تركيا الأقتصادية فى الثلث الأخير من القرن العشرين .

إن إنفتاح تركيا على القضية الفلسطينية وتبنيها مواقف إيجابية لتنفيذ القرارات الدولية ومنها الأنسحاب من الضفة والقطاع والقدس الشرقية ، والأتفاق على حل عادل لقضية اللأجئين الفلسطينين ، ووقوفها ضد أى تغيير حول هوية القدس الشرقية ، وكذلك ضد الأستيطان الأسرائيلى فى الضفة الغربية ، كل ذلك لم يكن على حساب الأعتراف بوجود دولة إسرائيل ولم يصل الى حد التشكيك فى وجود الكيان الأسرائيلى .

موقف تركيا من عملية السلام الفلسطينية

شهد عام ١٩٧٩م تقدما فى طبيعة التأييد التركى للقضية الفلسطينية ، حيث تم فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية فى أنقرة ، وسحبها القائم بأعمالها مؤقتا فى تل أبيب أحتجاجا على ضم إسرائيل للقدس المحتلة ، وصوتت لصالح قرارات مجلس الأمن الدولى أرقام ( ٤٦٥ ، ٤٧٨ ) التى تطالب إسرائيل بألغاء ضم مدينة القدس وأعتبارها عاصمة موحدة لها .

لقد حاولت تركيا إجادة لعبة المصالح المتبادلة فى علاقاتها مع طرفى الصراع الفلسطينى الأسرائيلى ، قامت بجانب تعزيز علاقاتها مع الجانب الأسرائيلى بلغ الى حد العلاقات الأستراتيجية ، كانت تركيا هى الدولة الحادية عشر التى تعترف بالدولة الفلسطينية ، والأولى فى المعسكر الغربى ، فضلا عن معارضتها السلوك الذى أتبعته إسرائيل فى مواجهة الفلسطينيين ، وأصدرت عدة بيانات ضد هذا السلوك وأعتبرته أنتهاكا لحقوق الأنسان .

أنطلق الموقف التركى تجاه القضية الفلسطينية من الرغبة التركية فى الأنضمام الى الأتحاد الأوربى الذى جعلها تؤمن بحقوق الأنسان والحريات العامة وحق الشعوب بالأستقلال ، وسعت الى إصلاحات دستورية قائمة على أساس إعطاء مزيد من الحريات الفردية ، وبالتالى جسدت هذا المبدأ من خلال معارضتها لفكرة الأحتلال ورفض الممارسات العدوانية الأسرائيلية

أنحصر الموقف التركى منذ الربع الأخير من القرن الماضى وحتى الأن على أكتشاف فرص جديدة من الحضور ومساحات التأثير فى جوارها الجغرافى ، وركز الخطاب الرسمى التركى على الدعم للموقف الفلسطينى بداية من إتفاق أسلو الذى وقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل فى الثالث عشر من سبتمبر ١٩٩٣م ، حيث رحبت تركيا بتوقيع الأتفاقية والبدء فى العملية السلمية على أساس مبدأ " الأرض مقابل السلام " بهدف تعزيز الأستقرار والأمن الأقليمى والتى اعتبرتها تركيا مخرجا لها من سياسة الحذر والحرص التى كانت تنتهجها فى منتصف القرن العشرين (٣) .

بدأت تركيا نحو توطيد العلاقة مع الدول العربية والأسلامية فى النصف الثانى من عام ١٩٩٦م ، ودعت الى تكوين مجموعة الثمانية الأسلامية التى تضم كبرى الدول الأسلامية فى قارتى أفريقيا وآسيا من حيث عدد السكان والأمكانات الأقتصادية ، خاصة بعد زيارة الرئيس التركى سليمان ديميريل لكل من إسرائيل وفلسطين ، وما أكده الموقف الفلسطينى الرسمى آنذاك من أهمية الدور التركى للحفاظ على عملية السلام ، وأعتبر أن توثيق العلاقات التركية الإسرائيلية بالنسبة للفلسطينين فرصة لقيام تركيا بدور الوسيط (٤) .

مع أندلاع أنتفاضة الأقصى فى الثامن والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٠م بسبب إقتحام رئيس حزب الليكود السابق آرئيل شارون الحرم القدسى الشريف ، ووقعت أثر ذلك مواجهات بين المصلين الفلسطينيين وقوات الشرطة الأسرائيلية ، وسرعان ما أمتدت المواجهات فى كافة الأراضى الفلسطينية المحتلة ، وكان الموقف التركى من تلك الأنتفاضة بأستخدام لهجة قاسية فى توجيه الأنتقادات الى إسرائيل تجاه الفلسطينيين " بالأبادة الجماعية " وربطت ما تقوم به إسرائيل بما أرتكبه هتلر تجاه اليهود (٥) .

وجاء الموقف الرسمى التركى منسجما مع الأحتجاجات والمعارضة الشعبية التركية ضد العدوان الأسرائيلى فى إنتفاضة الأقصى ، وقامت بدور وسيط عام ٢٠٠١م ضمن لجنة تقصى الحقائق حول الأقصى والتى شكلت من قبل منظمة الأمم المتحدة ،

فضلا عن تصويت تركيا فى ديسمبر ٢٠٠٠م بالموافقة على قرار مجلس الأمن الدولى رقم ( ١٣٢٢ ) الذى تضمن " شجب المجلس التصرف الأستفزازى الذى حدث فى الحرم الشريف فى القدس فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م ، وأعمال العنف التى وقعت بعد ذلك فى الحرم وفى جميع أنحاء الأراضى التى أحتلتها إسرائيل منذ ١٩٦٧م ، مما اسفر عن إستشهاد أكثر من ٨٠ ثمانون فلسطينيا " (٦) .

الموقف التركى من الحروب الأسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى

قامت سلطات الأحتلال الأسرائيلى بعدة حروب شرسة على الشعب الفلسطينى اعوام ( ٢٠٠٨م – ٢٠١٢م – ٢٠١٤م ) .

١- الحرب الأسرائيلية على غزة ٢٠٠٨م

يعتبر العدوان الأسرائيلى على غزة فى السابع والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٨م الأعنف ضد الشعب الفلسطينى وممتلكاته منذ الأحتلال عام ١٩٦٧م ، حيث أستخدمت إسرائيل فى هذه الحرب شتى أنواع الأسلحة خاصة القنابل الفوسفورية المحرمة دوليا ، وخرقت القانون الدولى الأنسانى بقصفها العشوائى للمناطق المآهولة بالسكان المدنيين ، ولم تستثنى مؤسسات المجتمع المدنى والمؤسسات الدولية كمؤسسة " الأونروا " ومدارسها ومخازنها .

الموقف التركى من هذه الحرب كان تحولا فى سياستها ، خاصة فى ظل تحالفها مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أتخذت موقفا مغايرا تماما للموقف الأمريكى ، وصدر تصريح رئيس وزراءها آنذاك بقوله " أن بلاده لن تدير ظهرها لما يحدث لغزة وأطفالها ، ولن تبقى صامتة مكتوفة الأيدى على عدم تحقيق العدالة " (٧) .

٢- الحرب الأسرائيلية على غزة ٢٠١٢م

شكل العدوان الأسرائيلى على غزة فى منتصف نوفمبر ٢٠١٢م المناسبة الأهم لكى تظهر تركيا تأييدها ودعمها للقضية الفلسطينية ، حيث خرج الرئيس التركى آنذاك عبد الله جول مصرحا " أنه لا يمكن أن يفهم السلوك الأسرائيلى ضد المدنيين وبالتالى نحن ندين بشدة هذا السلوك وهو أعتداء يصعد التوتر فى المنطقة " ، كما صرح رئيس الوزراء التركى آنذاك رجب طيب اردوغان أثناء زيارته لجمهورية مصر العربية وفى جامعة القاهرة قائلا " أن مرتكبى المجازر فى غزة لابد أن يحاسبون يوما ما " ، وصرح وزير خارجيته أحمد داود أجلو ووصف العدوان الأسرائيلى بأنه " جريمة ضد الأنسانية " وأضاف بأن " الشعب التركى يقف بجانب غزة " (٨) .

٣- الحرب الأسرائيلية على غزة ٢٠١٤م

جاءت هذه الحرب لتضع الحكومة التركية أمام أمتحان جاد ، حيث شنت الصحف التركية والكتابات المعارضة أوسع حملة أنتقادات لسياسة الحكومة التركية تجاه العدوان الأسرائيلى على غزة ، وجاءت تصريحات رئيس الدولة رجب طيب اردوغان مخيبة للآمال ، حيث عكست الرؤية التركية بقوله " إن

أولويات السياسة الخارجية التركية لا تقع غزة على رأسها " ، وجاءت هذه التصريحات على خلفية الخلافات بين القيادة السياسية التركية مع القيادة السياسية المصرية ، وعدم رغبة تركيا فى منح القيادة المصرية للقيام بدور ، الأمر الذى أظهر الدور التركى هامشى بخلاف ما كان عليه سابقا (٩) .

٤- الحصار الأسرائيلى على غزة :

عملت تركيا على التواصل مع المنظمات والحملات الدولية المنادية برفع الحصار عن قطاع غزة ، وطلبت رسميا من الحكومة الأسرائيلية بحكم العلاقات الأستراتيجية معها السماح لها بأدخال مساعدات إنسانية مثل الدواء والغذاء والمبانى الجاهزة للذين فقدوا منازلهم ، ووعدت الحكومة الإسرائيلية بدراسة الطلب التركى ، إلا أنها رفضته لاحقا.

شاركت تركيا فى إسطول الحرية فى الحادى والثلاثين من مايو ٢٠١٠م المكون من ستة سفن تشكل الأسطول ، وكانت السفن تحمل على متنها المساعدات الإنسانية ، ومن ضمن الأسطول السفينة التركية " مرمرة " والتى قامت القوات الإسرائيلية بالأعتداء على الأسطول ومنها تلك السفينة ونتج عنه مقتل تسعة أفراد مدنيين أتراك كانوا على متن السفينة وإعتقال طاقمها ، وخرجت الحكومة التركية بإنتقادات واسعة ولاذعة لإسرائيل وتم وصف العدوان بأنه " إرهاب دولة وقرصنة " ، وخرج رئيس الوزراء التركى آنذاك بتصريح موجه الى إسرائيل قائلا " إن ترك الدم يجرى لا يليق بالأمة التركية ولا بالشعب التركى مللنا كذبكم ، وأنصحكم ألا تختبروا صبر تركيا ، فكما إن صداقتنا قوية ، فإن عداوتنا قوية بنفس القدر " (١٠) .

إن الشارع التركى يسير ضاغطا على الحكومة التركية لمزيد من التأييد للقضية الفلسطينية ، خاصة فى ظل التطورات المتسارعة بالقضية والعدوان الإسرائيلى المستمر .

محددات وعوائق الدور التركى تجاه القضية الفلسطينية

تركيا لم تقدم حتى الأن والمعول عليها والمنتظر منها كدولة إقليمية الدور الواجب تجاه القضية الفسطينية ، وذلك راجع الى :

١- نمط السياسة الخارجية التركية تبتعد عن المواقف السياسية الجادة أو الموجهة المباشرة ، ولكنها تسارع الى المساعدات الإنسانية والتصريحات الإعلامية الداعمة .
٢- سيطرة المؤسسة العسكرية ، والإرث الذى ورثته الحكومة الحالية تجعلها غير قادرة على إتخاذ مواقف إيجابية أو إيجاد دور فاعل فى القضية الفلسطينية .
٣- تحالف تركيا الإستراتيجى مع الولايات المتحدة الإمريكية ووجود قاعدة عسكرية أمريكية على أراضيها ، وعضويتها فى حلف شمال الأطلسى " الناتو " بالأضافة الى رغبتها فى الأنضمام الى عضوية الأتحاد الأوربى

ومعضلة هذا الملف ، كل ذلك يضع سقفا يصعب إختراقه لأى تحرك تركى تجاه القضية الفلسطينية .

٤- العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل والتحالفات الإستراتيجية بينهما خاصة فى المجال العسكرى يضعف من إمكانيات الضغط أو لعب دور الوسيط.

تركيا وحركة المقاومة الاسلامية " حماس "

تعتبر تركيا أن حركة حماس من أبرز القوى الفاعلة فى فلسطين ، وتعترف بشرعيتها رغم عدم موافقتها على كل ما تفعله حماس ، ولا تعتبرها " إرهابية " وإعتبرتها حركة مقاومة تدافع عن أراضيها ، وجاء ذلك فى ظل حكومة حزب العدالة والتنمية بأعتبار أن حركة حماس جزء من التيار الأسلامى والخلفية الأيديولوجية الواحدة والأقرب اليهم والحليف الموثوق به ، وتمثل الفرصة التاريخية لتركيا للقيام بدعم الحركة فى غزة وتقويتها (١١) .

ترى تركيا ضرورة إعطاء حركة حماس نفس الفرصة التى حصلت عليها حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية ، خاصة بأنها جاءت للحكم فى إنتخابات ٢٠٠٦م نتيجة إنتخابات ديمقراطية ونزيهة ، ووعوهم أن يدخلوا العملية السياسية وأن يستخدموا الحوار كوسيلة أساسية ، وكان الموقف التركى تجاه حركة حماس فى النقاط التالية :

١- الدعم المطلق وغير المحدود لحركة حماس مرورا بأستضافة قاداتها وكوادرها.
٢- فتح الساحة التركية أمام النشاط المالى للحركة خاصة لجهة تحويل الأموال الى أجهزتها فى قطاع غزة .

لقد شهد الوضع الفلسطينى إنقساما حادا نتيجة سياسات حركة حماس أرتهانها للمحور " الأخوانى " وتلقى الأوامر من الخارج ، خاصة قد سعت حركة حماس جاهدة خلال مفاوضات القاهرة – أثر العدوان الإسرائيلى على غزة ٢٠١٤م – لأدخال تركيا وقطر على خط التفاوض بهدف تحجيم الدور المصرى المدعوم من غالبية الدول العربية والمجتمع الدولى ، إلا أن محاولتها باءت بالفشل ، وأضطرت حماس فى النهاية للقبول بالمبادرة المصرية من دون إدخال تعديلات جوهرية .

لقد حرصت السلطة الفلسطينية خلال مفاوضات القاهرة على الحفاظ على شكل الوفد الفلسطينى الموحد ومنع ظهور الخلافات الى العلن ، رغم أن حماس كانت تتاجر بمعاناة الشعب الفلسطينى فى غزة لتحقيق مكاسب سياسية .

لقد أظهر الموقف التركى تجاه حماس النوايا الحقيقية للسياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية ، وحذرت القيادة الفلسطينية من أن السياسة التركية تضرب فى الصميم المساعى التى تبذلها السلطة الوطنية لتثبيت إرساء أسس الدولة الفلسطينية بأعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى والجهة الوحيدة المكلفة بإدارة شئون الشعب الفلسطينى بما فى ذلك الشئون المالية .

مؤشرات تراجع الدور التركى

أرتبط تراجع الدور التركى بعدد من المحددات الأساسية ، أهمها (١٢) :

١- قيام تركيا بلعب دور الوسيط داخل بعض الساحات المحلية كشف عن حقيقة التوجهات التركية ، والتى بدا أنها منحازة الى طرف دون غيره .
٢- إن سياسة تركيا حيال بعض الدول فى المنطقة ومنها القضية الفلسطينية تقوم بالأساس على دعم تيارات الأسلام السياسى فى مواجهة بقية التيارات السياسية.
٣- تزايد حدة الأختلاف والتباين السياسى والمجتمعى حيال سياسات بعض التيارات كالأخوان المسلمين فى مصر وتونس إدى الى تداعيات مباشرة على الصورة النمطية لتركيا وصدقية ما تعلنه بشأن أهداف تحركاتها الإقليمية بعد أن غدت دولة طرف فى القضايا وليست دولة نموذج .
٤- مسارعة تركيا دعم ومساندة حركة الأخوان المسلمين إقتصاديا وماليا وسياسيا وإعلاميا ، أعتبرته بعض المنابر السياسية الجناح السياسى لحركة الأخوان المسلمين ، مما أدى الى توتر العلاقات التركية بكثير من الدول العربية خاصة الداعمة للقضية الفلسطينية .
٥- تعدى الدور التركى من الطرف المعنى بضمان تعميق المصالحة الى طرف يخترق الشئون الداخلية من خلال الترويج للتيارات الأسلامية .

**المصادر**


**(١)سمر محمود – الدور التنموى التركى فى الأراضى الفلسطينية فى ظل حكومة حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٢م – ٢٠١٢م – رسالة ماجستير – جامعة القاهرة – كلية الإقتصاد والعلوم السياسية – ٢٠١٤م – ص ٢٥ .**

**(٢)هاينتسك غامر – تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد – ترجمة فاضل جكتر – دار العبيكان للنشر – الرياض – ٢٠٠١م – ص ٢٥ .**

**(٣)مصطفى اللباد – السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية : خلفيات أيديولوجية أم مصالح وطنية – مجلة الشرق – العدد ٧ – ٢٠١١م – ص١٨ .**

**(٤)أوفر أنيجيو وجنسر أوزكان – التصورات العربية لتركيا وإنحيازها الى إسرائيل .. بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم – مركز الأمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية – الطبعة الأولى – أبو ظبى – ٢٠٠٣م – ص ٣٥ .**

**(٥)سمر محمود – الدور التنموى التركى ..... – مرجع سابق – ص ٣٥ .**

**(٦)قرار مجلس الأمن الدولى رقم ( ١٣٢٢ / ٢٠٠٠م ) .**

**(٧)سمر محمود – الدور التنموى التركى ... – مرجع سابق – ص ٦٤ .**

**(٨)تصريحات إعلامية رسمية للمسئولين الأتراك خلال النصف الثانى من نوفمبر ٢٠١٢م.**

**(٩)محمد نور الدين – تركيا والقضية الفلسطينية ٢٠١٢م / ٢٠١٣م – مركز زيتونة للدراسات والأستشارات – بيروت – ٢٠١٣م – ص ص ٢ : ٤ .**

**(١٠)عاطف الجولانى – فشل الأهداف السياسية والأمنية للحصار على غزة – مركز دراسات الشرق الأوسط – بيروت – ٢٠١٢ – ص ٨ .**

**(١١) لقاء تليفزيونى فى برنامج " بلا حدود " مقابلة أحمد منصور مع رجب طيب اردوغان – قناة الجزيرة -١٢ / ١ / ٢٠١٢م .**

**(١٢) عارف خلف – الدور التركى الإقليمى – مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية – المجلد ٢ – العدد ٥ – ٢٠١٠م – ص ص ٢٨ : ٣٠ .**

## المبحث الرابع

## سيناريوهات مستقبل الدور التركى تجاه القضية الفلسطينية

يعد وصول حزب العدالة والتنمية التركى الى السلطة منذ ٢٠٠٢م نقطة تحول للسياسة الخارجية التركية من الأنعزال والعلاقات المتوترة مع الدول العربية الى الأنفتاح والشراكة والتفاعل مع محيطها العربى والأسلامى من خلال طرح سياسة " تصفير المشكلات " مع دول الجوار الإقليمى ، ونجحت السياسة التركية الجديدة ، بل الأنفتاح على المنطقة الى أن جاءت الثورات العربية منذ ٢٠١١م لتكشف حقيقة السياسة التركية التى بدأت بالأنقلاب على عناوين سياستها الخارجية السابقة وهى ( الأنفتاح – الحيادية – الوساطة ) الى التدخل فى الشئون الداخلية لبعض البلدان العربية ومنها القضية الفلسطينية ، والتنسيق الكامل مع الغرب ، وهذا يؤثر سلبا على الدور التركى والعلاقات التركية العربية (١) .

فى إطار الأحتمالات الممكنة للدور التركى فى المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية ، نطرح سيناريوهات تتصل بطبيعة الدور التركى ومدى تأثيره فى ظل حكم حزب العدالة والتنمية ، وما تحقق له لثلاث فترات متتالية فى السلطة .

السيناريو الأول : ٱلأقتراب من محور الممانعة إن لم تتحول الى محور الأعتدال

يقوم هذا السيناريو على أساس أن تركيا ستعمل على ترسيخ وتطوير روابطها مع كل من دول الجوار ، ومحور المقاومة بشكل عام بما فى ذلك حركة حماس الفلسطينية ، بحيث تتراجع علاقاتها مع إسرائيل الى الحد الأدنى .

جدلية هذا السيناريو تقوم على الخلفية الأسلامية لحزب العدالة والتنمية ، مما يكسب الدور التركى مزيد من التأييد الشعبى فى المنطقة العربية والأسلامية بأعتبار أن ذلك يفهم على أنه خطوة نحو تشكيل منطقة الشرق الأوسط وفق مصالح أهل المنطقة ، وفى المقابل يكون تأثير الدور الإسرائيلى محدود جدا إن لم يكن محصور ومنبوذ .

إلا أن هذا السيناريو لم ينال حظ النجاح للأسباب التالية :

١- إن التوجهات السياسية الخارجية التركية وحساباتها الداخلية وعلاقاتها الأوربية والأمريكية لا تساعدها على التقدم فى إنجاز أجندتها الوطنية فى المدى المنظور (٢) .
٢- التحول السريع فى العلاقات بين تركيا وسوريا من التحالف الى العداء .
٣- مسارعة تركيا لدعم حركات الأسلام السياسى فى المنطقة ومنها حركة حماس الفلسطينية .

**السيناريو الثانى : الأقتراب من محور الأعتدال**

**يقوم هذا السيناريو على أساس أن تركيا تتبنى رسميا مسار التسوية السلمية للقضايا فى المنطقة ومنها القضية الفلسطينية ، وتضبط تحركها بناء على الشرعية الدولية ، وعلاقاتها بإسرائيل وعضويتها فى حلف شمال الأطلسى " الناتو " ، فضلا عن إنتماء حزب العدالة والتنمية " الأسلامى السنى " وتقديمه نموذجا علمانيا يسعى الى تطبيق المعايير الأوربية ودخول الأتحاد الأوربى ، كل ذلك جعل الولايات المتحدة الأمريكية تفسح المجال أمام الدور التركى فى المنطقة .**

**هذا السيناريو مرتبط بالأنجازات الداخلية والتى تقيدها بعض الأشكاليات :**

- **القوات المسلحة التركية والقضاء .**
- **المشكلة الكردية والأقليات الأخرى .**

**هذه الأشكاليات تعطى الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية بأستخدامها بشكل أو بأخر كأدوات ضغط على السياسة التركية ، فضلا عن عدم التوافق مع دول الأعتدال فى المنطقة ولا يتلاقى مع إستراتيجيات تركيا الخارجية الحاكمة .**

**إلا أن هذا السيناريو يضعف إحتمالية حدوثه نتيجة الموقف التركى والحكومة التركية من ثورة الثلاثين من يونيو ٢٠١٣م ، والخلافات بين السياسات المصرية والتركية فى هذا الأتجاه .**

**السيناريو الثالث : الأستمرار فى لعب دور الوسيط**

**يقوم هذا السيناريو على أساس نجاح تركيا فى رفم مستوى إستقلالية قرارها وتأثيرها فى المنطقة ، وإمتلاكها وضعا وسطا يحتفظ بكل العلاقات القائمة مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية ، دون أن يكون له موقع إستراتيجى قيادى متقدم ، إذ تسعى حكومة حزب العدالة والتنمية الى مواصلة سياسة تعدد الأبعاد خارجيا وما يتطلبه من حل المشكلات وفتح الحدود مع الجيران وصولا الى التكامل الأقتصادى ، وفقا لرؤية تركيا بحلول ٢٠٢٣م ، إلا أن سياسة تركيا الحالية وزيادة مشاكلها مع دول الجوار ودول الأعتدال العربى وعلى رأسها مصر والتى تعد أحد الدول المحورية والمؤثرة فى الشرق الأوسط ، ورغبتها فى الأنضمام الى الأتحاد الأوربى كهدف إستراتيجى لها ، كل ذلك يضعف من إستمرار تركيا فى لعب دور الوسيط .**

**لأنجاح هذا السيناريو يتطلب من تركيا أن تكون لديها أوراق ضاغطة قوية تمكنها من إنجاح أتفاق يتم التوصل اليه بين الفلسطينيين أنفسهم مثل المصالحة بين حركة المقاومة الأسلامية " حماس " ومنظمة التحرير الفلسطينية " فتح " ، وهذا لن يتآتى إلا بوجود دعم إقليمى ودولى واسع لكى تتمكن من لعب دور الوسيط والضامن لتنفيذ أى إتفاق مستقبلى .**

**خلاصة القول : حدوث تحول على المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨م من الأنعزالية والحياد وعدم الحسم والأزدواجية الى مواقف سياسية منددة ومعارضة للسياسات الإسرائيلية ، ولم يكن هناك أى دور للوساطة أو المبادرة أو التأثير فى القضية الفلسطينية .**

**خلال الفترة ٢٠٠٢م الى ٢٠١٤م نجد أن التحرك التركى فى غزة تحديدا ، لا يمكن له أن يتجاوزه ، لأعتراف أنقرة بأن الدور التركى يمكن أن يكون مساعدا أو مكملا للدور المصرى ، ولكنه لا يحل محل الدور المصرى .**

**نظرا لدعم تركيا لحركة حماس الفلسطينية فأنها لا تستطيع أن تمضى فى تحقيق خياراتها بإقامة علاقات جيدة مع دول الأعتدال وأن تكون على مسافة واحدة من الجميع ، فضلا عن الضغوط التى تتعرض لها تركيا من جانب الغرب وإسرائيل للتخلى عن سياستها الأنحيازية تجاه القضية الفلسطينية عموما .**

**لقد فشلت تركيا فى إيجاد دور لحل القضية الفلسطينية للأسباب التالية :**

**١- إختلال العلاقة بين مصر وتركيا بعد ثورة الثلاثين من يونيو ٢٠١٣م أدى الى زيادة المشاكل على الفلسطينيين وبالأخص حركة حماس مما زاد من الأنقسام الداخلى الفلسطينى بين حركتى فتح وحماس .**
**٢- رغم العلاقات التركية الإسرائيلية الإستراتيجية فى مجالات عدة ، لم تستطع تركيا الضغط على إسرائيل لوقف الأستيطان أو منع العدوان الإسرائيلى على غزة ، بل زادت الكتل الأستيطانية الإسرائيلية فى الضفة الغربية والقدس ، وهدم منازل الفلسطينيين بالقدس الشرقية .**
**٣- لم تستطع تركيا فك الحصار الإسرائيلى الذى فرض على غزة عام ٢٠١٠م ، بل منعت إسرائيل المساعدات وإعتدت على السفن التركية والتى كانت تحمل مساعدات إنسانية للفلسطينيين .**
**٤- فشل المساعى التركية للعب دور مباشر فى المصالحة الفلسطينية بين حركتى فتح وحماس منذ ٢٠٠٧م – ٢٠١٤م بسبب الدعم الكبير والكامل لحركة حماس**

## التوصيات

إن تركيا بحكم الجوار الجغرافى تمثل طرفا أصيلا فى بعض القضايا التى تدور على حدودها مثل المسآلة العراقية والملف النووى الإيرانى والأزمة السورية ، وكذلك طرف مشارك فى قضايا إقليمية عديدة فيما يتجاوز حدودها المباشر مثل القضية الفلسطينية ، لكن الطبيعة المعقدة والممتدة لقضايا المنطقة ، وتعقيدات الداخل التركى تجعل الدور التركى مقيدا بعوامل ذاتية ومعطيات خارجية ، لذلك تخرج الدراسة

بالتوصيات الأتية :

١- يجب على الحكومة التركية سرعة إعادة النظر فى سياستها الخارجية مع جمهورية مصر العربية على أساس المصالح المشتركة بين البلدين والتفاهم والتنسيق الكامل مع القاهرة وفيما يخص القضية الفلسطينية على وجه الخصوص ، وبقية القضايا الإقليمية فى المحيط العربى على وجه العموم ، وذلك بإقامة علاقات جيدة مع كل العرب فى المنطقة ، وأن تكون على مسافة واحدة من الجميع ولن يتم ذلك إلا بتخفيف دعمها لحركات التيار الأسلامى بصفة عامة وحماس بصفة خاصة .
٢- من خلال علاقاتها الجيدة والمتوازنة وسياستها الخارجية المعتدلة تستطيع تركيا أن تمتلك دعم إقليمى ودولى واسع يمكنها من لعب دور الوسيط والضامن لتنفيذ أى أتفاق مستقبلى يتم التوصل اليه بين الفلسطينيين أنفسهم وحل الصراع الفلسطينى الإسرائيلى .

## الخاتمة

تذبذت المواقف التركية إزاء القضية الفلسطينية ، وما حدث فى المنطقة العربية من ثورات إسقطت أنظمة حكم يهدد تركيا بفقدان مصداقيتها لدى الشعوب العربية ، كدولة تؤسس سياستها الخارجية على مبادئ الحرية والعدالة والأنسانية والحيادية ، وفى المقابل فأن حذر النخب العربية سيتزايد إزاء تركيا ، بسبب ربط المواقف التركية بالعلاقات بين حزب العدالة والتنمية التركى وتنظيمات إسلامية تتبنى نهجا معينا ، كما تتحسس مجتمعات الوطن العربى من الدور التركى لمحاولة تنصيب نفسها سيد المنطقة ولعب دور السلطان .

**إنتهاج تركيا سياسة متناغمة مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسى ، وإستمرار العلاقات التركية الإسرائيلية ، على الرغم من الأعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطينى .**

**إن سياسة تركيا تنحاز الى جانب الغرب ، لا الى جانب شعوب المنطقة والقضية الفلسطينية ، وهذا يؤثر سلبا على الدور التركى فى القضية الفلسطينية والمنطقة والعلاقات التركية العربية .**

**صعوبة توصل تركيا لحل الصراع الفلسطينى الإسرائيلى ، أو حتى حماية أى إتفاق يتم التوصل اليه ، ولكنها يمكن لها بإستثناءات محدودة أن تقوم بدور لوجستى مقرب ومساعد .**

## المصادر

(١)خالد عبد العظيم – تحولات السياسة الخارجية التركية فى الشرق الأوسط – مجلة السياسة الدولية – مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية – العدد ١٧٨ – أبو ظبى – ٢٠١٢م – ص ٢٠ .
(٢)المرجع السابق – ص ٧٦ .